

لجنة الانتخابات تحدد «سبتمبر» لبدء تسجيل الناخبين

مشروع دعم الانتخابات إلى دعم تخطيط وإدارة تسجيل الناخبين والاستفتاء على مشروع الدستور والانتخابات الأخرى ودعم إصلاح الإطار القانوني الانتخابي الشامل ورفع مشاركة المجتمع المدني والأحزاب السياسية والنساء والشباب وذوي الإعاقة في العمليات الانتخابية. وأكد الحكيم على الدور المهم الذي تضطلع به الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في مساندة العملية الانتخابية والمسار الديمقراطي في اليمن.

وأوضح الجدول الزمني لتسجيل الناخبين الذي حصلت عليه «الميثاق» أن بداية تسجيل الناخبين ستكون في شهر سبتمبر القادم وحتى ديسمبر وعلى أربع مراحل، فيما يتم الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد منتصف أكتوبر. كما يتم إنهاء وعرض قوائم الناخبين «فترة الطعون» خلال الفترة يناير - فبراير 2014، على أن تتم الانتخابات التالية للاستفتاء أواخر فبراير.

وتضمن الجدول أن تتم المشتريات وتخطيط العمليات وحوار التعديلات القانونية في الفترة من مايو - يونيو، وتمويل المشتريات وتخطيط العمليات وإعداد التدريب وتشغيل موظفي التدريب والتسجيل في يوليو واطلاق الحملات التوعوية وبداية التدريب في أغسطس.

إلى ذلك أوضح المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي غوستافو غونزاليس أن «هذه المساهمات لا تظهر فقط التزام الشركاء الدوليين بدعم الانتقال في اليمن، ولكن كذلك ثققتهم في قدرة اللجنة العليا

أكد القاضي محمد حسين الحكيم رئيس اللجنة العليا للانتخابات أن المملكة المتحدة والسويد واليابان أعلنت عن مساهمة قدرها 15.2 مليون دولار دعماً لعملية تسجيل الناخبين والاستفتاء على مشروع الدستور الجديد والعملية الانتخابية المقبلة في بلادنا، ليرتفع بذلك إجمالي الدعم الدولي للعملية الانتخابية إلى 18.9 مليون دولار.

وقال الحكيم في مؤتمر صحفي عقد بصنعاء أمس إنه سيتم توجيه هذا الدعم من خلال صندوق الدعم متعدد الأطراف لتنفيذ الانتخابات.

وأشار الحكيم إلى تأكيد مساهمات المملكة المتحدة «9.2 مليون دولار» والسويد «4 ملايين دولار» واليابان «2 مليون دولار» من خلال ممثلها إضافة إلى أن المملكة العربية السعودية قدمت مليون دولار وهولندا 1.3 مليون دولار والدنمارك 1.3 مليون دولار وتركيا 100 ألف دولار. ويهدف



الوحدة هي الثابت



عبد محمد الجندي

> الاحتفال بالعيد الوطني لقيام الجمهورية اليمنية لا يتناقض مع ما يقوم به المتحاورون في فندق موفمبيك من حوار سياسي يهدف إلى الاتفاق على منظومة دستورية وقانونية لبناء الدولة اليمنية الاتحادية الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية والتعددية الاقتصادية والتعددية الإقليمية والتعددية المذهبية والتعددية الثقافية والمهنية والتداول السلمي والمشروع للسلطة والثروة أو الشراكة فيهما على الأقل من خلال قيام الحكومات الائتلافية البديلة لدولة الحزب الواحد.. مرحلة ديمقراطية متقدمة تقوم على أغلبية برلمانية تحكم وأقلية برلمانية تعارض.. تحتاج إلى رسوخ الثقافة والقناعة الديمقراطية لأن بناء الدولة المدنية الحديثة دولة النظام وسيادة القانون والمواطنة المتساوية والصحافة الحرة كمرادف للسياسة والعدالة المتحررة من الاستبداد والاستغلال وانتهاك الحقوق والحريات الإنسانية..

هذه الدولة الاتحادية المتعددة الأقاليم لا تتناقض مع الدولة الوحيدة الاندماجية التي اطلقنا عليها الجمهورية اليمنية التي وحدت الثورتين والشرطين والدولتين في دولة مركزية واحدة ذات علم واحد وسيادة واحدة وجيش واحد وتمثيل خارجي واحد ذابت فيه الدولتان في دولة واحدة معترفاً بها من جميع دول العالم ومنظماته وهيئاته، وأصبحت عضواً في الأمم المتحدة وفي جامعة الدول العربية وفي منظمة الوحدة الإسلامية وجميع المنظمات والهيئات التابعة لها.

أقول ذلك وأقصد به أن الوحدة اليمنية هي الثابت وأن النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإداري والمالي والقضائي والعسكري والأمني عملية دائمة الحركة والتغيير والتطور من خلال العملية الحوارية الديمقراطية الباحثة عن الحلول لما يعترض مسار الثورة والوحدة من المشكلات والأزمات السياسية، لأن الجمود معناه التوقف عند مرحلة معينة ونظام معين لا ينتج عنه سوى الصراعات والحروب الدامية والمدمرة، كهذه الأزمة السياسية المعقدة التي جعلت الأخ يشهر سلاحه بوجه أخيه على نحو دفع الدول الخليجية إلى تبني المبادرة الخليجية وألبيتها التنفيذية التي هي بالأساس أفكار يمنية وقعت عليها جميع الأطراف السياسية المتشاكل والمتخاصمة والتي وصلت في قناعتها إلى حد الاقتتال وتبادل الاتهامات بل تجاوز البعض ذلك إلى المطالبة بالعودة إلى ما قبل الوحدة والديمقراطية.. هذه المبادرة التي باركها المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي الذي أصدر قرارين أضفت عليها طابع الالتزام والرعاية الدولية..

أعود فأقول أن الاحتفال بقيام الوحدة اليمنية واجب يجب أن تتفاعل معه جميع القوى الوطنية باختلاف أحزابها وتنظيماتها السياسية ومنظماتها الإبداعية والجماعية والانتاجية.. الخ.

بعد أن أكدت التجربة والممارسة المؤلمة أن السلطة والثروة يجب أن تخضع للشراكة لا لطفان الفرد الواحد والأسرة الواحدة والحزب الواحد والطبقة الواحدة والقبيلة الواحدة والطائفة الواحدة.. وأنه لا بد من الشراكة المجددة للمواطنة المتساوية، ومعنى ذلك الديمقراطية في السلطة والشراكة والعدالة في الثروة وأن كانت تذيب الفوارق بين الطبقات وتقضي على التناقض والتضاد إلا أنها بالتأكيد لا تلغي التفاوت وما يترتب عليه من التعدد والتنوع.

ولا يفوتنا بهذه المناسبة أن نوجه التحية والتقدير للشعب اليمني.. ندعو بالخلود للشهداء.. داعين جميع الأحزاب والمنظمات إلى التواصل مع بعضهم بعقول مفتوحة ونفوس عامرة بالإيمان والحب وأن تمارس حقها في الاختلاف بما يؤدي إلى الكراهية والحق.

الجدول الزمني لتسجيل الناخبين

المشتريات، تخطيط العمليات، حوار في التعديلات القانونية	مايو - يونيو
تمويل المشتريات، تخطيط العمليات، إعداد التدريب، تشغيل موظفي التدريب والتسجيل	يوليو
إطلاق حملات التوعية وبداية التدريب	أغسطس
بداية تسجيل الناخبين - على أربع مراحل	سبتمبر
تسجيل الناخبين	أكتوبر
الاستفتاء	منتصف أكتوبر
تسجيل الناخبين	نوفمبر
تسجيل الناخبين	ديسمبر
إنهاء وعرض قوائم الناخبين، فترة الطعون	يناير
إنهاء وعرض قوائم الناخبين، فترة الطعون	فبراير
الانتخابات التالية للاستفتاء	أواخر فبراير

شكل الدولة ونظام الحكم

المؤتمر الشعبي يتبنى اللامركزية وحكومات محلية فيدرالية ليست تراجعاً عن الوحدة بل تطويراً لنظام الحكم

المؤتمر الشعبي سعى لتطبيق نظام الحكم المحلي لكنه وجد عراقيل من «الإصلاح»

حذر المؤتمر الشعبي العام منذ سنوات أن المركزية تدمر النسيج الاجتماعي والاقتصادي

بمبدأ الفيدرالية الذي يسود الشارع اليمني ويخيم بظلاله على مؤتمر الحوار الوطني، بأنها تراجع عن الوحدة التي حققها المؤتمر الشعبي العام بقيادة زعيمه علي عبدالله صالح ودافع عنها بالأرواح والدماء، بل هي في حقيقة الأمر تطوير لنظام الحكم وبمشاركة أوسع في السلطة والثروة، وقد عمل المؤتمر الشعبي العام خلال سنوات طويلة بعد قيام دولة الوحدة على إرساء هذه الفكرة تدريجياً وقد استطاع نظام وقانون السلطة المحلية أن يحد

على عدم احياء أي إقليم المطالبة مستقبلاً بالانفصال تحت أي مبرر كان، كما لا يحق له أن يتخذ أي إجراءات تؤدي إلى تفكيك وحدة الدولة.

أن رؤية المؤتمر الشعبي العام لشكل الدولة وتبني اللامركزية ومنح الصلاحيات الواسعة للأقاليم هو بالطبع شكل من أشكال الفيدرالية المطبقة في أكثر من أربعين دولة حول العالم والغالب الأعم منها يختلف بين تجربة وأخرى تناسب هذه الدولة أو تلك، ولكن نجد اليوم بعض الأحزاب أو المكونات السياسية تتناول رؤية المؤتمر الشعبي العام بأنها فيدرالية تهيئ للانفصال، وذلك ما يؤكد عدم قراءتهم الصحيحة والمنطقية لرؤية المؤتمر الشعبي العام، فعلى سبيل المثال إذا نظرنا إلى كل التجارب حول العالم مثل تجربة الولايات المتحدة الأمريكية أو ألمانيا أو الهند أو حتى تجارب دول المنطقة مثل دولة الإمارات العربية المتحدة أو السودان أو إثيوبيا، وغيره من التجارب نجدها جميعها موحدة ولا يواد أو توجهات للانفصال أو التفكك في هذه التجربة أو تلك لكن من الطبيعي أن لكل تجربة خصوصية تناسبها، وهذا ما أكدته رؤية المؤتمر الشعبي العام القائمة على نظام أقاليم بصلاحيات إدارية ومالية كاملة ولا مركزية داخل الدولة الكبيرة الموحدة.

وبالتالي ليس كما تعتقد تلك الأحزاب أو المكونات السياسية الواهمة وغير المدركة بأن أي شكل من أشكال الفيدرالية ومنها ما حملته رؤية المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وتجدد التأييد الكبير حتى ممن يختلفون مع المؤتمر الشعبي العام استناداً للارتياح الواسع والقبول

> مثلت رؤية المؤتمر الشعبي العام وحلفائه حول «النظام الإداري وشكل الدولة اليمنية القادمة»، والمقدمة إلى فريق بناء الدولة المنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني، الاتجاه الوطني نحو اللامركزية الإدارية والمالية ومنح الصلاحيات للمحافظين، أو الأقاليم مع التأكيد الحفاظ على القرارات السيادية وعلى وحدة الشعب والدولة اليمنية التي تحققت في الـ ٢٢ من مايو ١٩٩٠م.

قراءة : عبدالفتاح الأزهرى

الجمهورية اليمنية والسلطة التشريعية. وتأكيداً على نهج الوحدة وان لا رجعة مطلقاً إلى ما قبل 22 مايو 1990م، أو تبني رؤى مغايرة لا يحمدها عقابها على مستقبل الشعب والوطن الموحد، ارتكزت رؤية المؤتمر الشعبي العام وحلفائه حول النظام الإداري وشكل الدولة اليمنية على أسس ومعايير يجب الأخذ بها عند إجراء التقسيم الإداري الجديد، في مقدمتها أن لا تقوم الأقاليم الجديدة على أسس جهوية أو طائفية وان يعزز التقسيم الجديد روح الانتماء للوطن الموحد، وان يعكس في ذات الوقت التوازن الجغرافي والسكاني والاقتصادي وان يحقق التكامل الاقتصادي بين الأقاليم، وان يؤدي إلى تنمية الموارد الذاتية للأقاليم والتي تعني بالضرورة التنمية الشاملة للوطن الكبير بشكل عام..

ومن هنا أكدت الرؤية أيضاً على أن يتم اتخاذ التدابير التشريعية والمؤسسية للانتقال إلى اللامركزية والنظام الإداري الجديد خلال فترة انتقالية تحدد بعدد من السنوات من تاريخ الاستفتاء على الدستور، الذي يجب أن يؤكد

ان المتابع الحصيف لمسيرة واداء المؤتمر الشعبي العام خلال سنوات اضطراره بحكم البلاد بقيادة الزعيم علي عبدالله صالح وخاصة للفترة ما بعد إعادة تحقيق الوحدة في مايو 1990م، ان فكره واداءه العملي اتسم بتوجهات ترسيخ مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية وتوسع من شكل الحكم المحلي والمشاركة الشعبية، واكتسب من خلال ذلك الشعب والنظم الإدارية خبرات واسعة وتراكمية رغم حداثة تلك المتغيرات على النظام السياسي والإداري والمالي وحتى المجتمعي على مستوى مكونات وفئات الشعب، فكان من الطبيعي ان ينعكس ذلك على رؤية المؤتمر الشعبي العام وحلفائه حول النظام الإداري للدولة اليمنية حيث تؤكد خلاصة هذه الرؤية على ان: «الجمهورية اليمنية دولة اتحادية لامركزية تقسم إدارياً إلى عدد من الأقاليم تديرها حكومات محلية، على ان يكون لكل إقليم شخصيته الاعتبارية لجزء من الجمهورية اليمنية، ويكون لكل إقليم الاستقلال المالي والإداري استقلالاً كاملاً مصدره دستور

من هذه المركزية المفروضة نوعاً ما لتداخل الكثير من العوامل داخل المجتمع اليمني سياسياً وشعبياً، ولو طبق قانون السلطة المحلية كاملاً وبشكل دقيق وشهد تطوراً فيه عبر تلك السنوات لما وصلنا إلى حالة اللامركزية المفروضة التي نكتوي بنيرانها الآن، وذلك لأسباب عدة في مقدمتها أن أطرافاً سياسية تقف ضد حزب التجمع اليمني للإصلاح كانت ترفض وبإستماتة الحكم المحلي، وتعلن ذلك صراحة لأنه نظام لا يخدم توجهاتهم كحزب حتى وان خدم مصلحة الشعب والوطن الموحد، بينما كان المؤتمر الشعبي العام يعلن بكل قوة ان الدولة المركزية هي التي تدمر النسيج الاجتماعي والبناء الاقتصادي والتنموي، وذلك ما يؤكد عليه اليوم في رؤيته التي هدفت بشكل جوهري وأساسي على أن يشارك المواطنون في إدارة شؤونهم المحلية سيساهم في تدعيم المنهج الديمقراطي على المستوى الإقليمي والوطني على العموم، كما ان تطبيق اللامركزية الإقليمية المالية والإدارية يحقق للأقاليم نوعاً من الاستقلال الذاتي دون المساس بالوحدة السياسية للدولة، وفي ذات الوقت تقوية البناء الاجتماعي للدولة عن طريق تحقيق مبدأ المشاركة الشعبية بين الأفراد بتوزيع القوى الإيجابية بدلاً من تركيزها في العاصمة «المركز» وكذا القضاء على البيروقراطية التي تلازم النظام المركزي، ثم تقرب المواطنين من مصدر اتخاذ القرار وبالتالي تأثيرهم فيه تحقيقاً لمبدأ المشاركة الشعبية الواسعة والكاملة في الحكم واتخاذ القرار.